مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر3 المجلد 12 (العدد 01) - سنة 2023
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 049-066 *Studies in economics and commerce and finance Review*
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 12 (n° 01) -2023**

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Reality of small and medium enterprises in Algeria

Réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie

زهرة بن قمجة*
benkamdja.zahra@univ-alger3.dz

تاريخ استلام المقال: 31-10-2022 تاريخ قبول النشر: 16-12-2023

Abstract:

Algeria became aware of the need to support and promote small and medium-sized businesses with the promulgation of the first legislation in 2001, and this was confirmed by the promulgation of legislation in 2017, which abolished the previous legislation , because it is a real contributor to sustainable development in the country. both in its economic and social aspects, notably by offering jobs and supporting large companies through outsourcing. This is why we are looking for these institutions in the article.

Key words: **S**mall and medium enterprises, **R**ehabilitation, **H**andling, **E**ntrepreneurship, **E**conomic and social development.

* **جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - أستاذة محاضرة (أ)**
benk.zah@gmail.com (المؤلف المرسل)

Résumé:

L'Algérie a pris conscience de la nécessité de soutenir et de promouvoir les petites et moyennes entreprises avec la promulgation de la première législation en 2001, et cela a été confirmé par la promulgation d'une législation en 2017, qui a aboli la législation précédente, car elle est un véritable tributaire du développement durable en pays. tant dans ses aspects économiques que sociaux, notamment en offrant des emplois et en soutenant les grandes entreprises par l'externalisation. C'est pourquoi nous recherchons dans l'article ces institutions.

Mots clés: **P**etites et moyennes entreprises, **R**éhabilitation, **M**anutention, **E**ntrepreneuriat, **D**éveloppement économique et social.

ملخص:

أدركت الجزائر ضرورة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصدور أول تشريع سنة 2001، ووصولا للتأكيد بصدور تشريع سنة 2017 الذي ألغى التشريع السابق، باعتبارها رافدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بتوفير مناصب شغل ودعم المؤسسات الكبيرة عن طريق المناولة. من هنا نبحث في المقال عن هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، المناولة، المقاولاتية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-1) محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1-2) الحاجة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2-1) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-2) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
خاتمة

مقدمة:

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وذلك نتيجة للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رافدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل والابتكارات التكنولوجية. ومن هنا، أدركت الجزائر ضرورة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصدور أول تشريع سنة 2001، وصولا لتشريع سنة 2017 (الذي ألغى التشريع السابق).

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الجوهرية للدراسة في السؤال الآتي: **ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

1) الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يؤكد الباحثون على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب ومحرك للتنمية الاقتصادية، إذ تعتبر النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول[1]، وتشكل 90% تقريبا من جملة المؤسسات في العالم، وتوظف بين 50 و60% من القوى العاملة في العالم[2]. ومنه، فإن إنشاء هذا النوع من المؤسسات هو بالتأكيد من المغامرات ولا تخلو من المخاطر، مما يتطلب الاستعداد لإنجاحها والتقليل من حالات الفشل[3]. ومن الممكن، ولاسيما في سياق العولمة، عن طريق روح المبادرة، أن ننشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تُساهم في ريادة أعمال بنشاط في تطوير الابتكارات وخلق فرص العمل وإحياء الأعمال التجارية القائمة[4].

1-1) محددات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن خرافة المؤسسة الكبيرة بدأت بالتفتت، وبدأنا نفهم أكثر من أي وقت مضى أن المؤسسات الكبيرة تعتمد أساسا على خدمات الدعم التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمات نوعية، إذ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً في إيجاد فرص عمل وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية[5].

على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة المتوسطة فى كافة دول العالم، إلا أن مفهومها ما زال يثير جدلا كبيرا يتعذر معه تحديد تعريف محدد متفق عليه، كونها تختلف فى خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط ومرحلة النمو التى تمر بها الدولة[6]، كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادى إلى آخر اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة فى قياس حجم المؤسسة فى مختلف القطاعات الاقتصادية واختلاف النمو الصناعى والتقدم التكنولوجى، وكل ما يعد كبيرا أو متوسطا فى الدول النامية يعتبر صغيرا فى الدول المتقدمة[7]. ومن تعاريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة، نذكر:

- مؤسسات ليست تابعة ولكنها مستقلة، توظف أقل من عدد معين من المستخدمين، ويختلف العدد حسب الدولة (تعريف الإسكوا التابعة للأمم المتحدة)[8]؛
- المؤسسات الصغيرة بعمال بين 10 إلى 50 عامل برقم أعمال لا يتجاوز 10 مليون أورو، والمؤسسات المتوسطة بعمال بين 51 و250 عامل برقم أعمال أقل من 50 مليون أورو ومجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو (تعريف الاتحاد الأوروبي)[9]؛

- مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، حسب التشريع الجزائري وفق القانون 17-02[10]:
  - ✓ المؤسسة الصغيرة تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، برقم أعمال سنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 دينار جزائري؛
  - ✓ والمؤسسة المتوسطة تلك التي تشغل من 50 إلى 250 عامل، برقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري.

من التعريفات السابقة وأخذا بالتعريف الجزائري وبالتركيز على عدد العمال: المؤسسات الصغيرة تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، بينما المؤسسات المتوسطة تلك التي تشغل من 50 إلى 250 عامل.

مما سبق، هناك جملة من المعايير يمكن اعتبارها محددة لحجم المؤسسات الصغيرة المتوسطة*، والمتمثلة فى[11]:

- عدد العاملين فى المؤسسة، وهذا المعيار أكثر المعايير استعمالا وانتشارا فى العالم بسبب بساطة إحصائه وسهولة حصره؛
- حجم رأس المال المؤسسة، وهذا ثانى المعيار استعمالا؛
- حجم إنتاج ومبيعات المؤسسة، وهذا ثالث المعايير استعمالا؛
- تستوفى معيار الاستقلالية، وهذا رابع المعايير استعمالا، إن لم يكن أولها؛
- مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وهذا معيار أقل استعمالا؛
- وحجم الأسواق التى يتعامل فيها المؤسسة، وهذا معيار أقل استعمالا أيضا.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات، وقد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزت فى ذات الوقت عن غيره من القطاعات[12]، يمكن تلخيص أهم الخصائص التى تتميز بها هذه المؤسسات فيما يلى[13]:

- انخفاض الاحتياجات المالية للتمويل مقارنة مع تمويل المؤسسات الكبيرة؛
- القدرة على الابتكار والتجديد من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية)، وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التى تركز أكثر على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر؛
- جودة الإنتاج وهذا نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات، مما يسمح لها تقديم إنتاج بمواصفات وجودة عاليتين؛

** إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع حصيلتها لتصنيفها.*

- سهولة الدخول والخروج من السوق، وهذا بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها وأصولها؛
- نقص التكاليف الضرورية للتدريب والتكوين، بل تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين، وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة؛
- كثيفة العمالة بحيث تساهم فى توفير المزيد من فرص العمل؛
- الأثر المباشر للعائد فى توفير الحاجات الأساسية لمالكيها؛
- والاعتماد على المواد الأولية المحلية، مع تلبية طلبات المجتمع والمحيط.

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها المهم في محاربة الفقر والبطالة، واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول. فيمكن لهذه المؤسسات أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنويع وتوسيع هيكل الإنتاج ودعم التوازن الجهوي، خاصة عن طريق[14]:

- ربط العلاقة بالإبداع والمبادرة؛
- ربط العلاقة بين الصناعات التقليدية وتطوير المؤسسات الحديثة والمحافظة على الاستقرار البشري؛
- ربط العلاقة بين عالم الريف والعالم الحضري بتقديم خدمات المناولة والتقاول الثانوي بين القطاع الفلاحى والقطاع الصناعى وقطاع الصناعات التقليدية؛
- ربط العلاقة بين التكوين المهنى والتدريب الميدانى بإقامة مؤسسات للتمهين والارتقاء بمستوى التكوين لذوي المستويات المحدودة واعداد المتربصين وتأهيلهم للاندماج فى الحياة العملية.

1-2) الحاجة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وضعت الدولة الجزائرية إجراءات وبرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذى أصبح أكثر من ضرورة فى ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمى، خاصة مع التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبى، ووجود منتوجات وخدمات تدخل البلاد أكثر من أي وقت مضى، مما يتطلب تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها وبخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15].

تشكل هذه المؤسسات أحد أهم أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف اقتصاديات العالم، فهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع عددا في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وتكمن أهميتها أيضا في مدى إمكانية تحقيقها لجملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نلخصها فيما يلي[16]:

- القدرة على الاستفادة من المواد الخامة المتوفرة ومنتوجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع أخرى، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع ويساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛
- القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على موازنة الدولة؛
- القدرة على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة وسهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة؛
- تخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة والعمليات الإنتاجية والخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط*؛
- أدت سرعة التطور التكنولوجي إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية؛
- القدرة على التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين، كما أن صغر حجم هذه المؤسسات مكنها من الانتشار في مدن صغيرة والمناطق الريفية؛
- يتميز سوقها بالمحدودية النسبية إضافة إلى المعرفة الشخصية للزبائن، الأمر الذي يجعل من السهل التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل؛
- والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقرا عن طريق فتح فرص العمل.

من اجل تجاوز مشكل قدرات الاستيعاب المحدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان مخابر البحث العامة تنصح بالاعتماد على أسلوب (الإنتاج/النشر) والذي يرتكز على الاستكشاف النظامي، هذا الأسلوب يهتم بمنظمات البحث ويأخذ مكان المخابر المتخصصة في النشر تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع مبدأ العمل الذي يرتكز على التعاون وتنميط الطلب والمعارف.

** مثال ذلك، نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول أو بعض خامات الألمنيوم أو التخصص في صناعة بعض أنواع الملابس غير النمطية التي تصمم وفقاً لمقاييس كل زبون.*

بين العديد من الباحثين بان المشاكل التى تعانى منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة أساسا عن استعمالها للمقاربة التقليدية للتسيير الاستراتيجى، هذا الأخير الذى يتميز بالجمود واجراءاتها الشكلية ما يعارض مرونة هذه المؤسسات، وصعوبة فهمها للمحيط التنافسى يتوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث المستمر على الأشياء التى تقود إلى الخبرة والمعرفة، أي أن الخصائص المميزة لعالم الأعمال اليوم تتطلب أكثر قدرات التعلم للمؤسسات التعلم الذى ينهى شكل التحديات ويدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التخفيض وبشكل محسوس من الانحراف الزمنى بين القرار الاستراتيجى وعملية التنفيذ، ولهذا فانه ليس من السهل انجاز قدرة التعلم للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحسين تطويرها، كون أن ضعف التعلم يضع وجود هذه المؤسسات فى خطر.

وانطلاقا مما سبق، فانه يجب الاستفادة من مفاهيم التعلم فى إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتعلم يضفى قيمة لإستراتيجية هذه المؤسسة، وهو السبيل لإنتاج المعارف الجديدة وللتعلم منافع كبيرة تعود إلى[17]:

- قيمة التحليلية الواسعة والتى تنعكس على العدد الدائم والمتكاثر للسلوك المستعمل كالاقتصاد الصناعى والتسيير الاستراتيجى؛
- التعلم هو أساس حركى فى معناه الحقيقى فهو يستعمل فى تطوير النظريات وكذا طبيعة استمرار التغيرات التنظيمية؛
- والتعلم يشترك كأداة لإجراء عمليات التكامل وهو قادر على تكامل المستويات الفردية.

2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ساعدت المنظومة القانونية التى تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقى بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها فى عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها فى الاقتصاد الوطني من خلال إحداث القيمة المضافة وبروزها فى التجارة الخارجية من تصدير واستيراد. وقد بدأت الجزائر، كغيرها من دول العالم، تهتم بدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تبنيها نمط اقتصاد السوق بعدما كان اقتصادها يعتمد على المشروعات الاقتصادية الضخمة فى ظل التوجه الاشتراكى والتى جسدتها المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبرى، ولم يتغير هذا التحول إلا بصدور أول تشريع يتعلق بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001[18]، وصولا لتشريع سنة 2017 (الذي ألغى التشريع السابق).

2-1) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ريادة الأعمال هى العقلية التى تدفع الفرد إلى اتخاذ المبادرات ومواجهة التحديات، والتى يتم اكتسابها من خلال التعلم مدى الحياة وتعزز الرضا المهنى والوفاء الشخصى، وهذا يسعى إليه إنشاء أية أعداد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[19].

ومن أجل تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على الابتكار، فإن دعم المشاريع المبتكرة داخلها يمثل تحديًا للسلطات العامة التى وضعت برامج وآليات لأهداف دعم البحث والابتكار من أجل تشكيل مجموعة متنوعة، قصد الوصول إلى المعرفة وتسهيل عمليات النقل التكنولوجى من أجل تعزيز المشاريع التى تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر[20].

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2017 ما قيمته 503 074 1 مؤسسة أين تطور عددها إلى 863 141 1 مؤسسة سنة 2018، ليصل عددها إلى 339 193 1 مؤسسة والملاحظ أن هذا التطور ضعيف جدا لا يعكس القدرة الحقيقية لإمكانيات الاقتصاد الجزائرى المتنوع بقطاعاته خاصة الفلاحية منها والصناعية والتى لم تستغل استغلالا امثلا وهو ما يعكس هذا التطور المحتشم والضعيف من المؤسسات خلال هذه الفترة.

الجدول 01 - تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري ومقارنتها بتعداد المؤسسات المصغرة سنة 2020

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
المؤسسات الصغيرة	31027	2.6
المؤسسات المتوسطة	4773	0.4
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**1193339**	**3.0**
المؤسسات المصغرة	**1157539**	**97.0**
المجموع	**1193339**	**100.0**

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

يوضح الجدول أعلاه، أن نسبة المؤسسات المصغرة بلغ 97% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد يقدر **1157539** مؤسسة ما يدل على أن أرباب العمل لديهم القدرة على خلق المشاريع الجديدة (مثلا في سنة 2019 تم استحداث **57642** مؤسسة صغيرة ومتوسطة) وذلك لسهولة إنشائها من حيث رأس المال والعمالة ونظرا لعدم قدرتهم على تقديم ضمانات مصرفية للاقتراض من أجل إنشاء مؤسسات متوسطة، لذلك تتركز أغلب نسبة هذه المؤسسات في هذا الصنف، تلتها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6%، أما النسبة المتبقية فكانت من نصيب المؤسسات المتوسطة. كما تبقى المؤسسات الخاصة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النسيج الاقتصادي الوطني بنسبة تفوق 90 بالمائة، في حين أن المؤسسات العمومية تبقى نسبتها ضئيلة جدا من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني، مقارنة بالدول الأخرى (ما يعني عجز الدولة عن استحداث المشاريع الجديدة وعدم تحمل تكاليف الانجاز من عمالة ومواد أولية ومنشات استثمارية).

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسيير الإداري الجيد لتعزيز ميزتها التنافسية وضمان استدامتها[21]، وأن تنشط في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني بهدف الوصول إلى نمط عادل في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية والدخول الفردية كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول 02 – تطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من حيث القطاعات (2018-2019)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سنة 2018	%	سنة 2019	%	التغير بـ %
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.63	4.37
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات ذات الصلة	2985	0.26	3066	0.25	2.71
البناء والأشغال العمومية	185137	**16.21**	190170	**15.94**	2.72
الصناعة التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	**51.32**	614375	**51.48**	4.85
الحرف والصناعات التقليدية	260652	**22.83**	274554	**23.01**	5.33
المجموع	**1141863**	**100.00**	**1193339**	**10.00**	

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

يبين لنا الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يغطي أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة سنتي 2018 و2019 بنسبة تفوق 50 بالمائة يليه بعد ذلك قطاع الحرف والصناعات التقليدية، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية. والملاحظ أن قطاع المحروقات أخذ النسبة الأقل من 1 بالمائة بالرغم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في اقتصاديات الدول، حيث تقاس أهميتها بعدة مؤشرات من بينها: حجم اليد العاملة المشغلة، نسبتها ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات، وكذا حصتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي[22].

الجدول 03 - تطور عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل المستحدثة

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2018-2019)

البيان	2018	2019	قيمة التغير %
عدد المشاريع المصرح به	4124	3029	-26.55
قيمة المشاريع بـ ملايين الدينارات	1673943	797138	52.03
عدد مناصب الشغل المستحدثة	143044	77983	-45.48

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

يتضح من الجدول السابق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى استقطاب اليد العاملة، حيث بلغ عدد الموظفين بها سنة 2018 ما قيمته 143044، يتوزعون بين المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية ونشاطات الصناعات التقليدية. وبالمقارنة مع سنة 2019 نجد أن عدد الموظفين انخفض بقيمة 45 بالمائة وهذا يفسر – بانخفاض عدد المشاريع المستحدثة نتيجة تدنى الوضع الاقتصادي العام للبلاد – وهو ما يوضح الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في استقطاب اليد العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

2-2) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة فى توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى، وعليه يمكن القول أن القيمة المضافة المحققة من طرف كل مؤسسة تعد معيارا فعليا يقيس مدى مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى PIB وبالتالى تسمح بتقييم الأهمية الاقتصادية لكل مؤسسة[23].

الجدول 03 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2017-2019

الوحدة: مليار دينار

نوع النشاط	القيمة سنة 2017	القيمة سنة 2018	القيمة سنة 2019
الفلاحة	2140.29	2282	2426906,9
البناء والأشغال العمومية	1990.03	2117	2254104,9
النقل والمواصلات	1796.97	1965	2139892,3
خدمات المؤسسات	228.92	248	263372,1
الفندقة والإطعام	240.39	2242	292164
الصناعة الغذائية	389.57	408	433407,2
صناعة الجلد	2.83	2.84	3080.1
التجارة والتوزيع	2341.23	2124	2349598,7

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

رغم أن عدد مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية يفوق كثيرا عدد مؤسسات قطاع التجارة، إلا أن القيمة المضافة المحدثة فى قطاع التجارة تفوق القيمة المضافة المحدثة فى قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو ما يبين أهمية قطاع التجارة فى الاقتصاد الوطنى، والملاحظ فى هذه الفترة أن قطاع الفلاحة احتل المرتبة الأولى فى إحداث القيمة المضافة سنة 2019 ما يعنى تعزيز جهود الدولة والقطاع الخاص على حد سواء للنهوض بهذا القطاع الخصب فى بلادنا وهو أمر مشجع للغاية.

الجدول 04 - تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب القطاعات (2013-2018)

الوحدة: مليار دولار

طبيعة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤسسات خاصة	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
مؤسسات عامة	893.24	1187.93	1313.36	1291.14	1362.21	1362.21

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

حسب الجدول، تفوق القيمة المضافة المحدثة من قبل هذه المؤسسات الخاصة مثيلاتها العمومية بنسب كبيرة، فالمؤسسات الخاصة نشطة فى قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة وكذا الخدمات.

تتمثل واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا فى المواد الغذائية، الوسائل والمعدات الإنتاجية، وسائل التجهيزات، ووسائل الاستهلاك غير الغذائية، أما فيما يتعلق بأهم المنتوجات المصدرة، فهى تتمثل أساسا فى الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت، بقايا وفضلات حديد الزهر، فوسفات الكالسيوم، نفايات وبقايا النحاس والهيدروجين.

الجدول 05 - تطور الميزان التجاري الجزائري (2018-2019)

الوحدة: مليار دولار

	2018	2019	نسبة التغير بـ %
الواردات	46330.21	41934.12	9.49
الصادرات	41797.32	35823.54	14.29
الميزان التجاري	4532.89-	6110.58-	

المصدر: *وزارة الصناعة والمناجم سابقا (2020)، «نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة»، رقم 36، السداسي الأول لسنة 2020.*

يبين الجدول أعلاه وجود عجز في الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2018 و2019 أي أن قيمة التصدير تقل عن قيمة الاستيراد ما يعني أن الميزان التجاري الذي تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سالب ولا يساهم في نمو الاقتصاد الوطني. ويمكن أن نعالج هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو سلع تحل محل السلع المستوردة.

مما سبق وفق أدبيات التسويق، إن الكفاءة التي يمكن أن تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اكتساب القدرة التنافسية من خلال التسويق المربح هو بتطوير معدل المبيعات قصد تغطية السوق الوطنية والولوج للأسواق الدولية، وهو ما يتطلب عمليات المخاطرة بالرغم من وجود أزمات[24].

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا لمساهمتها فى تحريك عجلة التنمية على كل المستويات.إذ تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المميزات التى تجعلها قادرة على أن تلعب دور المحرك الأساسى للتنمية المحلية، وذلك من خلال جذب المدخرات، التنويع فى النشاطات، والتقليل من حدة البطالة. وتأكد أن القطاع يتميز بآفاق كبيرة، لكن واقع التنفيذ يفتقر للفعالية رغم تحقيق نتائج ايجابية من حيث خلق القيمة المضافة والمساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى إضافة إلى خلق مناصب الشغل رغم سياسة الدعم التى انتهجتها الدولة، وهو ما يستدعى إعادة النظر فى السياسات والبرامج الموضوعة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل جدا مقارنة بعدد المؤسسات المصغرة الذي يصل لـ 97% من العدد الإجمالي للمؤسسات (المصغرة الصغيرة والمتوسطة)، وأين تشكل المؤسسات الصغيرة نسبة 2.6 و0.4% من نصيب المؤسسات المتوسطة؛
- قطاع الخدمات يغطي أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في استقطاب اليد العاملة؛
- ويفوق عدد مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية كثيرا عدد مؤسسات قطاع التجارة، إلا أن القيمة المضافة المحدثة في قطاع التجارة تفوق القيمة المضافة المحدثة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

من النتائج السابقة، **نوصي** بـ:

- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشر وترقية توزيع كل المعلومات (الاقتصادية، القانونية، المالية، المهنية، التكنولوجية...) التي تخدم القطاع؛
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي والفلاحي؛
- وتشجيع وتعزيز ثقافة المقاولاتية والابتكار.

الهوامش والمراجع:

1 منـاور حـداد (2006)، «دور البنـوك والمؤسسـات الماليـة فـي تمويـل المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة (إضـاءات مـن تجربـة الأردن والجزائـر)»، الملتقـى الـدولي حـول «متطلبـات تأهيـل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006 [كتاب الملتقى، ص ص 19-30].

2 يوسف كافي & مصطفى كافي (2020)، «إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال»، الدار الجزائرية، الجزائر & مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ص 141.

3 Robert PAPIN (2015), «La création d'entreprise: Créer, gérer, développer, reprendre», Dunod, Paris, p. 3.

4 Amina LEGHIMA & Hassiba DJEMA (2014), «PME et innovation en Algérie: Limites et perspectives», revue "Marché et organisations", L'Harmattan, Paris, n° 20, pp. 73-98.

5 محبوب بن حمودة (2006)، «حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصرف فعال ونشيط :دراسة الواقع الجزائري»، الملتقى الدولي حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006 [كتاب الملتقى، ص ص 415-422].

6 عثمان لخلف (2010)، «مفهوم المؤسسات الصغيرة وسماتها»، مجلة "معهد العلوم الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، المجلد 08، العدد 02، ص ص 122-145.

7 ارجع إلى:

- عازب الشيخ احمد & العيد غربي (2013)، «دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة»، الملتقى الوطني حول «واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013؛
- محمد طالبي (2009)، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين المردود الضئيل وكيفية التفعيل»، مجلة "دراسات اقتصادية"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، ص ص 39-72.

8 الإسكوا (2022)، «المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم»، على الخط، الاطلاع 2022/07/13، *https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/المؤسسات-الصغيرة-ومتوسطة-الحجم*

9 Article (2020), «PME», 05/10/2020, consulté le 21/07/2021, *https://infonet.fr/lexique/definitions/pme/*

10 القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 11 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 02-2017م).

11 ارجع إلى:
- نصر الدين بن نذير (2011)، «الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مجلة "الإبداع"، مخبر "الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات"، جامعة البليدة 2، المجلد 11، العدد 02، ص ص 18-32؛
- يوسف كافي & مصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147؛
- Mourad KHODJA (2019), «Gestion des entreprise», polycopié (cours LMD), Faculté ses sciences des sciences économiques, sciences commerciales et des sciences de gestion, Université de Tizi-Ouzou, pp. 2-3, *https://www.ummto.dz/fsecsg/wp-content/uploads/2019/01/Cours-de-Gestion-des-entreprises-2LMD-SFC-Section-B-2019.pdf*

- Mehdi OUCHALLAL (2022), «PME ou Petite et Moyenne Entreprise», 24/06/2022, consulté le 23/07/2022, *https://www.legalplace.fr/guides/pme-definition/*

12 عازب الشيخ احمد & العيد غربي، مرجع سبق ذكره.

13 ارجع إلى:
- رابح شريط & عبد المالك مهلل (2013)، «تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، مجلة "الاقتصاد والتنمية البشرية"، مخبر "التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر"، جامعة البليدة 2، المجلد 04، العدد 02، ص ص 37-52؛
- عازب الشيخ احمد & العيد غربي، مرجع سبق ذكره.

14 ارجع إلى:
- يوسف كافي & مصطفى كافي، مرجع سبق ذكره، ص 141؛
- محبوب بن حمودة، مرجع سبق ذكره؛
- نصر الدين بن نذير، مرجع سبق ذكره.

15 ساسية عناني (2014)، «سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها - دراسة تقييمية-»، مجلة "الإستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد 06، ص ص 223-250.

16 ارجع إلى:
- عبد الرحمن محمد السندي (2006)، «آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين»، لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غرفة تجارة وصناعة البحرين، المنامة، ص 2؛
- عازب الشيخ احمد & العيد غربي، مرجع سبق ذكره.

17 منى مسغوني (2013)، «تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 22.

18 سامي بن حملة (2015)، «آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المنافسة»، مجلة "البحوث والدراسات العلمية"، جامعة المدية، المجلد 09، العدد 02، ص ص 281-292.
19 Amina LEGHIMA & Hassiba DJEMA, op. cit.
20 Yassine MIMOUNI (2017), «L'accompagnement des projets d'innovation dans les PME», Revue "Maghrébine management des organisations", Laboratoire de "Management des hommes et des organisations", Université de Tlemcen, vol. 02, n° 01, pp. 12-23.
21 Yassine MIMOUNI (2017), op. cit.
22 عبد الرحمن محمد السندي، مرجع سبق ذكره، ص 2.
23 أمين كعواش (2014)، «تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي ولاية جيجل»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، ص 22.
24 Sophie CALLIES & François LAURENT (2013), «PME: Gagnez en compétitivité grâce à votre marketing, Comment réconcilier le marketing avec la petite entreprise», Dunod, Paris, pp. 173-174.